مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد 2 – ديسمبر 2019
OEB Univ. Publish. Co.

اتفاقيات بازل و تأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية

Dimensions of transformational leadership and its relation to the professional pressures of local administration staff (A field study Municipality of Menaa State Msila)

أ.مريم بن دهينة، جامعة تلمسان،الجزائر.
meryemben17@yahoo.fr
د.سمية زيرار، جامعة تلمسان، الجزائر.
zirar_somaya@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2019/08/14)، تاريخ المراجعة:(2018/09/20)،تاريخ القبول:(2019/10/09)

ملخص:

قامت هذه الدّراسة على معرفة أهم ما جاءت به اتفاقيات بازل من معايير وأساليب لقياس المخاطر البنكية بهدف تطور كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر، وكذا قياس المخاطر الثلاثة التي استعرضتها لجنة بازل وهي مخاطر القروض،السّوق والتشغيل كذلك مدى اشراف البنك المركزي على رقابة البنوك حول تطبيق اتفاقية بازل ومن خلال تحليل معطيات وبيانات البنوك تبين أن القطاع المصرفي الجزائري لا يضمن الظروف المناسبة لاعتماد معايير بازل كأداة جيدّة في تسيير مخاطره.

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات بازل،البنوك الجزائرية، كفاية رأس المال.

Abstract :

The study examined the most important Basel committee and measures of bank risks in order to develop capital adequacy in order to meet the risks, as well as measuring the three risks reviewed by the Basel committee namely the credit risk, market and operational risks, on the implementation of the Basel convention by examining the data of banks shows that the Algerian banking sector does not appropriate conditions for the adoption of Basel committee as a good tool in managing its risks

Keywords : Basel Committee, Algerian Banking, Capital Requirement

* المؤلف المراسل: أ.مريم بن دهينة، الإيميل: meryemben17@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية ، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية،وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل 1 و2 و3 للرقابة المصرفية.

الإشكالية المطروحة:

ما واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية دعائم معايير بازل الدّولية لتسيير وإدارة مخاطرها؟

أهداف البحث:

هدفت هذه الدّراسة إلى:

أ –تحسين الملاءة للبنوك والارتقاء بأساليب قياس وتسيير المخاطر مع ضمان استقرار القطاع المصرفي وذلك من خلال إصدار اتفاقية بازل.

ب – دور البنوك في تنمية نشاطها من جهة مع احترام القوانين والتشريعات الجزائرية في تطبيق المعايير الواردة في اتفاقية بازل.

منهج الدّراسة:

قمنا بتقسيم الدّراسة الى ثلاثة أجزاء و تم إتباع المنهجين الوصفي في الجزء الأول والثاني والمنهج التحليلي في الفصل الثالث

1.الاطار المفاهيمي لاتفاقية بازل: من خلال تعريف هذه الاتفاقية وأهم ما جاءت به من ركائز.

2.أساليب و قياس المخاطر وفق اتفاقية بازل: من خلال معرفة أهم المقاييس لاحتساب المخاطر المصرفية.

3. واقع تطبيق اتفاقية بازل في البنوك الجزائرية: من خلال مقارنة بين هو معمول به دوليا وفق معايير بازل و ما هو مطبق في المنظومة المصرفية الجزائرية.

1 الاطار المفاهيمي لاتفاقية بازل:

1.1 ماهية لجنة بازل:

بازل **(Basel)** مدينة عريقة تقع شمال غرب سويسرا على نهر الراين و تعتبر مرفأ نهري و مركز صناعي فيها مقر السويات الدولية الذي أنشأ عام 1930 (تيجاني و شودار،2011، ص 466) بعد أن

تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و التي منحتها البنوك العالمية مما تسبب أزمة لهذه الديون، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب انخفاض رؤوس الأموال تلك الأولى فقد حرصت البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (بلجيكا، اليابان، كندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة في اطار بنك التسويات الدولي للرقابة على البنوك مع نهاية 1974. **(cossergues, 2005, p. 42)** ولقد اتفق على أن تحظى توصيات اللجنة بأجمل أعضائها، حيث أن الجنة لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء، وبالتالي فإن المسألة تتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في هذه الدول التصويتات الصادرة من تلك اللجنة وقد توالت اجتماعات لجنة بازل اجتماع 1987/12/07 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و المعيار الواجب تطبيقه و في 1987/12/10 أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية و اتفق الدول العشر على توجيهه للنشر و التوزيع في الدول الأخرى لدراسة خلال ستة أشهر التعرف على الآراء المختلفة و قدمته في يوليو 1988 (عبد المطلب، 2005، ص 81)

2.1 ركائز اتفاقية بازل:

شكل (1.1): يوضح ركائز بازل 2

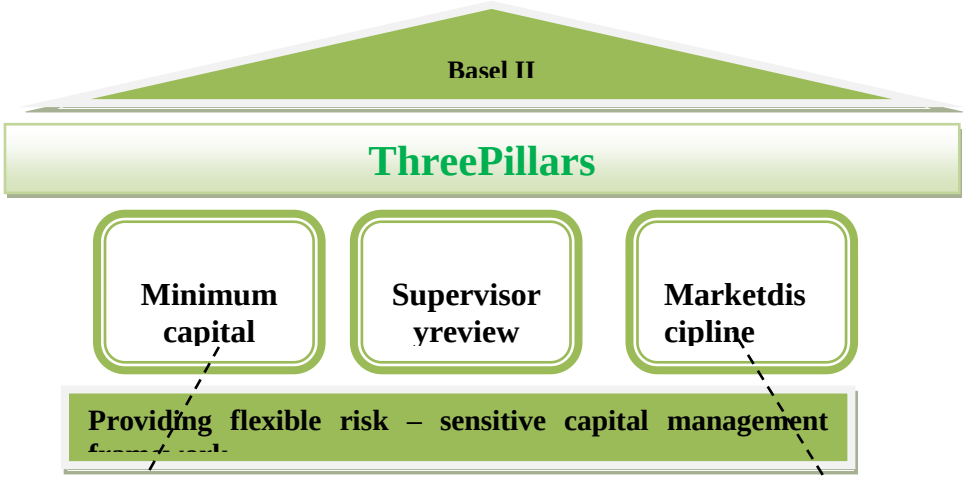

المصدر :(بن دهينة وآخرون،2018، ص 58)، واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمعايير بازل دراسة قياسية إحصائية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة شمال افريقيا للدراسات المالية والاقتصادية NARAFE، جامعة تلمسان، الجزائر

1.2.1 **الركيزة الأولى: كفاية رأس المال**

وتعني مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر (Bulletin, 2015, p. 07) تعرف الركيزة الأولى لمتطلبات الأدنى لنسبة رأس المال النظامي عبر تقديم و أنظمة لقياس المخاطر الائتمانية ومخاط السوق، والمخاطر التشغيلية، ويجب أن تتم تغطية رأس المال من الأموال النظامية الخاصة بالبنك، ويجب الحفاظ على النسب الناتجة عن تلك العملية بما يفوق مستوى محدد سلفا و معلن فيه، و بوجب اتفاقية بازل لرأس المال المعمول به، كان الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال للبنوك بـ 8% لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاث فئات من المخاطر والتي تتمثل في مخاطر القرض و تمثل نسبة 6.6% من المخاطر الاجمالية و مخاطر التشغيل، والتي تمثل نسبة 1% و كذلك مخاطر السوق و التي تمثل نسبة 0.4% من المخاطر الاجمالية وبذلك تكون نسبة الملاءمة الجديدة أو نسبة "ماك دنوت، وفق العلاقة التالية (أويسيسكابيتال،2011، ص02):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال(شريحة1+شريحة 2+شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطرة السوقية}} \quad 8\%$$

2.2.1 الركيزة الثانية: المرقبة والمراجعة المصرفية:

هي عبارة عن توصيات خاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة، حيث تكتسي عمليات الرقابة المصرفية أهمية بالغة فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك الرأس المالي الكافي لتغطية اجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاولة نشاطاتها، بل تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحترازية وإدارة المخاطر**(محمد،2007، ص 23)**

3.2.1 الركيزة الثالثة: انضباط السوق:

بموجب اطار عمل اتفاقية بازل 2 المعمول بها تنص الركيزة الثالثة على مستوى المعلومات الكمية و النوعية التي يجب الإفصاح عنها حول ممارسات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال التي توظفها مؤسسة ما، وتشمل الإفصاحات على معلومات نوعية وكمية مستفيضة، وتهدف الركيزة الثالثة من اشتراطات الإفصاح لاستكمال الركيزتين الأولى والثانية وإجراءات المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما (أويسيسكابيتال، 2011،ص03)

2 أساليب وقياس المخاطر وفق اتفاقية بازل:

1.2 تعريف الخطر:التعريف الاوّل: هو احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار السوق والأحداث قليلة الاحتمال لحدوثها ويترتب عليهاخسارة مالية (صوار،2008، ص06)

التعريف الثاني: هو الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد مرفقين باحتمال وقوع المنفعة أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة(gauvin, 2000, p.10)

1.1.2 تقدير الخطر:حسب الجمعية المصرية لإدارة المخاطر يمكن تقدير الخطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتيال التحقق والنتائج المحتملة، النتائج من حيث التهديدات أو فرض النجاح.

جدول (1.1): يوضح تقدير المخاطر

مرتفعة	**التأثير المالي على المنظمة قد يتعدى مبلغامعينا** **التأثير البالغ على استراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية** **القلق البالغ لأصحاب المصلحة**
متوسطة	**التأثير المالي على المؤسسة يتوقع أن يقع في مدى مبالغ معينة** **التأثير المعتدل على استراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية** **القلق المعتدل أصحاب المصلحة**
منخفضة	**التأثير المالي على المؤسسة يتوقع أن يقلل عن مبلغ معين** **التأثير منخفض على استراتيجية ونشاطاتها التشغيلية** **القلق المنخفض لأصحاب المصلحة**

المصدر :الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، ص7

2.2 المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل:

1.2.2 مخاطر القروض:حسب (**BAHAMAS,2013,p.03**) تدرج مخاطر القروض في الركيزة الأولى من اتفاقية بازل 2، كما يعرف تعريف مخاطر الائتمان كالتالي:

المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية (حسن،2011، ص23)

2.2.2 مخاطر السّوق: وهي مخاطر الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويقوم تقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق (أسعار الفائدة، ومؤشرات البورصة لأسهم، وسعر الصرف) (حسن، 2011، ص 23)

3.2.2 مخاطر التشغيل:حسب (علي، 2010، ص178) فالمخاطر التشغيلية هي مخاطر ناتجة عن ضعف الرقابة ونظام الرقابة الداخلية بالبنك وضعف في شخصية أو إمكانيات الأفراد العاملين أو ضعف الأنظمة المحيطة أو حدوث ظروف خارجية.

3.2 أساليب قياس المخاطر:

1.3.2 بالنسبة لمخاطر القروض:

✓ **التصنيف الائتماني الخارجي:**

يشكل المدخل المعياري عنصرا أساسيا في "اتفاق بازل2" وهو مدخل معدل لمعالجة المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال تخصيص أوزان لمخاطر الأصول، لغرض تحسين الحساسية للمخاطرة **(علي، 2010، صفحة 204)**

- **<u>أسلوب القياس للمنهج الأساسي وللمنهج المتقدم</u>**

يتضمن هذا الأسلوب تقدير المصرف للمخاطر المرتبطة بعملائه طالبي الائتمان لتجنب منح الائتمان للعملاء ذوي المخاطر العالية، يعتمد هذا النموذج على مقاييس الخسارة الموقعة(EL) والخسارة غير المتوقعة(UL)،حيث تمثل الخسارة المتوقعة المبالغ التي يتوقع المصرف خسارتها لفترة زمنية معينة وحسب المعادلة التالية تحسب

$$EL = PD \times LGD \times EAD$$

حيث:

PD: يمثل احتمال التأثر عن الدفع ، وهو يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد قيمة الائتمان خلال فترة زمنية ويعتمد المصارف لتحديد على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية ومعلومات أخرى حول المركز المالي للعميل **(colquitt, 2007, p. 219)**

LGD:الخسارة عند حدوث التعثر

EAP:حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع

✓ **بعض نماذج التقييم الداخلية :**

هناك العديد من النماذج نذكر اهمّها:

- **نموذج CREDIT RISK** : يعتبر هذا النموذج من الأمثلة النادرة على النماذج التحليلية مخصصات خسائر القروض وهو يتبع الطرق الاعتيادية للمخاطر الائتمانية يتمسك فقط بأحداث ويتجاهل العوامل الأخرى كالتعثر في الأسعار والهوامش والتحول من تصنيف إلى اخر (الشاهد، 2008، ص ص 284-285)
- **نموذجKMV**: يحسب نموذج KMV تكرار احتمالية تعثر العميل بالاعتماد على هيكل رأس مال العميل ومقدار التذبذب في عائد الأصول والقيم الحالية للأصول من خلال 3 مراحل هي:

المرحلة1: ويتم فيها تقدير قيمة الأصول ومقدار التذبذب في العوائد

المرحلة 2: ويتم حساب البعد عن التعثر DD

المرحلة 3:يتم اشتقاق احتمال التعثر **(Allen, Jacob , &anthony , 2004, p. 138)**

2.3.2 بالنسبة لمخاطر السّوق:

✓ **أسلوب القياس المعياري:**

وفقا للأسلوب المعياري يتم احتساب متطلبات راس المال لمخاطر السوق من خلال حساب رأس المال اللازم لكل نوع من أنواع المخاطر التي سترد بشكل منفرد على وجه التحديد كما ذكرنا سابقا أن مخاطر السوق تضم مخاطر سعر الفائدة سعر الصرف أسعار الأوراق المالية والسيولة، وهي مخاطر تواجه البنوك نتيجة تعاملاتها في السوق وتشكيلة محافظها الاستثمارية ،ولم تطلب اتفاقية 1988 رأس مال مقابل هذه الأخطار إلى أن جاءت اتفاقية 1996 وهذا التعديل قد استحدث نهج على أساس منفرد ومنهج على أساس مجمع كما ذكر من قبل في البنوك التجارية **(البنك المركزي المصري، ص 07)**

✓ **نموذج القياس الداخلي:**

استخدام نموذج القياس الداخلي لحساب متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر السوق المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للمخاطر var لمدة 60 يوما سابقة مضروبة في3 كعامل مضاعف multiplier factor على القلالي يمكن أن يتزايد بناءات على اختيارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج back-testi,g

$$Ct: max\left[vaRGS\ t-1\ , B^{\frac{1}{60}}\sum_{i=1}^{60} vaRGS\right]$$

حيث أن

Ct: متطلبات رأس المال في اليوم الحالي t

:القيمة المعرضة للمخاطر المخاطر العامة والمحددة التي تم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي بالبنك في اليوم السابق t-1

:المضاعف3 والذي يتزايد وفقا لاختبارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج الداخلي back testing

✓ **المزج بين الأسلوب المعياري والنماذج الداخلية:**

يجوز للبنوك استخدام كلا من الأسلوب المعياري والنماذج الداخلية معا بشرط أن يتم قياس كل فئة من فئات المخاطر باستخدام طريقة واحدة فقط وان يتم قياس كافة مكونات مخاطر التسوق أخذا في الاعتبار ما يلي:

ينبغي على البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية لفئات مخاطر التسوق معين أن تتوسع دون إبطاء في استخدام النموذج لباقي أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها لا يسمح للبنوك التي استخدمت نموذج أو أكثر من النماذج الداخلية بالرجوع مرة أخرى إلى الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التي سبق قياسها باستخدام النماذج الداخلية

في حالة قيام احدى البنوك باستخدام الطريقين معا، مع اظهار قيامها بقياس المخاطر المحددة لمحفظة الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري ،فان راس الكمال الازم لمقابلة مخاطر السوق يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$Gt\ max\left[vargt-1, b\frac{1}{6}\sum_{i=1}^{60} vargt-1\right]+rs$$

حيث أن

Ct: متطلبات راس المال في اليوم الحالي t

:القيمة المعرضة للمخاطر المخاطر العامة فقط ،التي يتم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي بالبنك في اليوم السابق

B: المضاعف 3 والذي يتزايد وفقا لاختبار دقة النموذج الداخلي back testing

Rs:المخاطر المحددة التي تم قياسها لمحفظة الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري (**البنك المركزي المصري، ص 21-29**)

3.3.2 بالنسبة لمخاطر التشغيل:

✓ **الأسلوب المعياري البديل (ASA)**

يستلزم بشرط أن يثبت البنك أن الأسلوب المعياري البديل ASA يوفر أساسا أفضل في احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل عن الأسلوب المعياري "TSA" "كتجنب الحساب المزدوج للمخاطر"، إذا قام البنك بتطبيق الأسلوب المعياري البديل ASAفلا يسمح له بالرجوع إلى الأسلوب المعياري TSAإلا بعد موافقة البنك المركزي، ويعد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا السلوب المعياري البديل ASA هو ذاته اللازم وفقا الأسلوب المعياري t لكافة الأنشطة باستثناء نوعين منها هما نشاط التجزئة المصرفية وتمويل الشركات حيث وفقا لهذا الأسلوب تحل القروض والسلفيات مضروبة في معامل Mثابت محل مجمل الربح لهذين النشاطين باعتبارهما مؤشرين للتوظيف ،ولا يوجد اختلاف في معامل β بالنسبة لنشاط التجزئة المصرفية وتمويل الشركات عن الأسلوب العيادي tsa ويمكن احتساب راس المال الازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المعيار البديل asa لنشاط التجزئة المصرفية باستخدام المعادلة ذاتها لنشاط تمويل الشركات وفقا لما يلي:

$$K_{RB} = \beta_{RB} \times m \times LA_{RB}$$

K_{RB}: متطلبات رأس المال اللازم لنشاط التجزئة المصرفية

β_{RB} : لنشاط التجزئة المصرفية betaa

LA_{RB}:إجمالي القروض والسلفيات لنشاط التجزئة المصرفية (غير مرجحة بأوزان المخاطر ومتضمنة المخصصات) عن متوسط 3 سنوات.

$:= 0.035(m)$

ويعتبر إجمالي القروض والسلفيات الخاصة بنشاط التجزئة المصرفية وفقا الأسلوب المعياري البديلASAهو إجمالي المبالغ الممولة من محافظ الائتمان التالية: التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMES التجزئة، وأوراق القبض المشارة (التجزئة).

أما تمويل الشركات فيكون إجمالي القروض والسلفيات لها هو إجمالي المبالغ الممولة من محافظ الائتمان: الشركات الجهات السيادية البنوك ،الإقراض المتخصص المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMES (شركات) وأوراق القبض المشتركة (شركات)

بالنسبة للبنوك التي تبلغ إيراداتها من أنشطة التجزئة والخدمات المصرفية نحو 90% من إجمالي الإيرادات ،فيمكن تقسيم مؤشر التعرض للمخاطر إلى أنشطة محددة، حيث أن الأسلوب المعياري البديل ASA تتيح اختيارات إضافية للبنوك بجانب المعالجة المتبعة وفقا لأسلوب المعياري TSA وفي هذه الحالة تعالج قائمة الدخل إذا كانت سالبة ذات المعالجة وفقا الأسلوب المعياري TSA (البنك المركزي المصري، ص ص 4-5)

- ✓ **أسلوب القياس المتقدمAMA**

تبعا لهذا الأسلوب تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية بالدولة وسوف يسمح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير المتشددة باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية (بوعمامة،2010، ص212)

3 / واقع تطبيق اتفاقية بازل في البنوك الجزائرية:

1.3 بالنسبة للدعامة الأولى:

1.1.3 بالنسبة لكفاية رأس المال:

تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، ثمّ إلى 10 ملايير دج وللمؤسسات الماليةإلى 3.5 ملايير دج سنة 2008.

حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2004 تبين لنا أن البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر مارست نشاطها وفاقت معدلات الملاءة النسبة المحددة.

جدول (1.3): يوضح تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل كفاية رأس المال %	15.15	12.94	16.54	21.18	23.31	23.77	23.62	21.5

Source : (BendehinaZirar, 2019, p.128), *Basel* III *and Algerian Banks* _Field study a sample of Algerian Banks_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number 01

تبيّن لنا من خلال الجدولين أعلاه التزام البنوك الخاصة بمعدل كفاية رأس المال المحدد و نسبة ملاءتها تفوق نسبة ملاءة البنوك العمومية وهذا راجع لطبيعة عمل كل من البنكين فالبنوك الخاصة تتمتع بصلابة رأس مالها.

جدول (2.3): يوضح المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2

نوع الخطر	تعريف الخطر
الخطر الائتماني	**هي المخاطر الناتجة عن حالة تخلف طرف أو عدة أطراف عن الدفع.**
خطر التركيز	**وهي المخاطر الناتجة عن الائتمان الممنوح لنفس المستفيد أو مجموعة من الأطراف والتي تعتبر كنفس المستفيد.**
خطر سعر الفائدة	**يعرّف بالخطر الناتج عن تغيرات معدلات الفائدة الخاصة بعمليات داخل وخارج الميزانية.**
الخطر السوقي	**وهو الخطر بسبب تغير أسعار السوق وتضم: مخاطر الصرف ومخاطر متعلقة بأدوات مرتبطة بسعر الفائدة.**
الخطر القانوني	**و تنتج عن النزاعات مع احد الأطراف أو في خالة الوقوع في نقص مهما كانت طبيعتها و التي يتحملها البنك.**
الخطر التشغيلي	**الناتج عن عدم ملائمة الأنظمة الداخلية أو احتيال داخلي و خارجي.**
خطر التسوية والسيولة	**الناتجة عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته بسبب وضعية السوق كذلك الخطر الذي يتعرض له البنك جراء عمليات الصرف كخطر تسوية التسليم .**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الامر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية

2.1.3 بالنسبة أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2:

تم تحديد أنظمة قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك و المؤسسات المالية فينظام 08-11 الصادر في 28 نوفمبر 2011 نذكرها في الجدول التالي:

جدول (3.3):يوضح أنظمة قياس المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل2

1) **المخاطر الائتمانية**	**قياس و تجميع المخاطر الناجمة عن العمليات التي يتعرض لها البنك و يجب ان يقدم تحليلا لتطور نوعية قروضها كل 3 أشهر لتسهيل اعادة تصنيف العمليات الائتمانية.**
2) **مخاطر السيولة**	**إلزام البنوك بقياس و ادارة خطر السيولة و التركيز على القيام بالتنبؤات حول مصادر التمويل لمواجهة الحالات الطارئة**
3) **مخاطر معدّل الفائدة**	**يجب على البنوك انتظار اصدار نص يتعلق بطريقة قياس و تغطية المخاطر ووضع نظام معلومات داخلي لضمان المتابعة و تقديم حلول في حالة التعرض للمخاطر**
4) **المخاطر السوقية**	**ضرورة قيام البنوك بالتسجيل يوميا لعمليات الصرف ووضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق مع مراقبتها.**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد علىالامر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.

2.3 بالنسبة للدعامة الثانية:

وردت في النظام رقم 03-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 ،في 18 ديسمبر 2002 الموافق 14 شوال 1423:

- أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات البنوك.
- أنظمة المحاسبة ومعالجة المعلومات وأنظمة قياس المخاطر والنتائج.
- أنظمة مراقبة المخاطر في البنوك و أنظمة التوثيق و المعلومات.

ثم اصدر بعد ذلك النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 ، في 11 شوال 1433 و الموافق ل 29 أوت 2012 و الذي ألغى مواد النظام 02-03 و و بين حجم اهتمام بنك الجزائر بمضمون الرقابة و المراجعة الصارمتين حيث أعطى أوامر تلزم البنوك و المؤسسات المالية لتكوين أنظمة رقابة داخلية لمعالجة الانحرافات في وقتها.

جدول (4.3): يوضح الإنحرافات المسجلة بين معطيات مركزية المخاطر والوضعية المحاسبية 2009

البنوك العمومية		تصريحات مركزية المخاطر		تصريحات المديرية العامة للدراسات	الانحرافات	معدّل التصريحات
	مجموع القروض A	قروض مصنفة (ملّف سالب) B	C= A+B	D	E= C-D	C/D (%)
BNA	619770.12	346724.89	966495.01	91567.80	51327.21	105.61%
BEA	305096.71	180157.11	485253.82	431318.46	53935.36	112.50%
Badr	207649.06	54984.35	262633.41	403340.73	-140707.32	65.11%
CPA	234183.64	45691.33	279874.97	288722.73	-8847.76	96.94%
Cnep	164332.14	42108.00	206440.14	185107.93	21332.21	111.52%
BDL	71747.98	23991.49	95739.47	123125.70	-27386.23	77.76%
مجموع المخاطر المصرفية	1602779.65	693657.17	2296437.82	2346783.35	-50346.53	94.89%

المصدر: (نجار،2014، ص 286)، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الانحرافات المسّجلة في نهاية سنة 2009 فقد تم احتساب معدلات الانحرافات فسجل البنك الوطني الجزائري أعلى نسبة112.5**%** و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ادنى نسبة قدرّت ب: 65.11**%** ، أمّا المجموع الكلي لمخاطر البنوك السنة بلغ 94.98%.

3.3 بالنسبة للدعامة الثالثة:

أصدر الأمر 02-03 المؤرخ في14 نوفمبر 2002 المتعلق بعمليات الإفصاح بالشكل المطلوب، بهدف تحسين الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى مراقبة تطابق العمليات الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية، مع الأحكام التشريعية والتنظيمية والمقاييس، ونوعية أنظمة الإعلام والاتصال لتحسين قيام البنوك بعملية الإفصاح عن بياناتها المالية ومركزها المالي بكل شفافية

ثم الأمر 09-02 المؤرخ في 16 ديسمبر 2002 الذي ينص على التعليمات والأنظمة التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية، بالقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطها. خصوصا و أنّ اتفاقية بازل ركزت على وجوب قيام البنوك بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، بالمقابل ألزمت اللجنة المصرفية بالجزائر البنوك والمؤسسات المالية العامل

4.3 إجراءات تأهيل البنوك الجزائرية:

باشر بنك الجزائر بإجراءات بتأهيل البنوك الجزائرية كما يلي:

– إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمان،السوق،التشغيل) تماشياً مع ما ورد في اتفاق بازل II الذي يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق (بن دهينة، وحمودي، 2018، ص11)

– احتفاظ البنوك برأس مال يمكنها من تحصين نفسها من الأزمات و مواجهتها دون تدخل البنك المركزي (بوعمامة وزايد، 2016، ص 254)، كما أنّ زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية.

– الإستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السّوق المصرفية

– توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة و باقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء كذلك الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية.

– تشجيع سوق الأوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار وتأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية والتوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية

تنويع الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع والتطور وفق مفهوم المصارف.

ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من العملاء(خالدي وبن بوزيان،2016، ص ص351–352)

خاتمة:

يعتبر موضوع الدراسة على انه من المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة لدى البنوك بصفة عامة والبنوك المركزية بصفة خاصة والتي تستوجب أن تبني معايير وأساليب بحديثة في مجال رقابة وإدارة المخاطر المصرفية لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري مع احترام القوانين والأنظمة المصرفية كذا تطبيق المعايير الواردة في اتفاقية بازل فهناك الآن قوانين احترازية جديدة مع محاولة لتحليل المعطيات والبيانات للبنوك الجزائرية كذا الإصلاحات التي مرّ بها النظّام البنكي الجزائري والتشريعات التي نصّت على تطبيق مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة ومدى تأثيرها على البنوك الجزائرية.

النتائج:

– تلعب معايير لجنة بازل دور مهم في التسيير الجيد للمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك في مختلف دول العالم، لهذا نهدف من خلال طرح هذه الإشكالية إلى الوقوف على جهود البنوك في اعتماد هذه المعايير.

– معرفة خطوات ووسائل إدارة المخاطر الائتمانية وتحديد المخاطر المصرفية ككل، كذا تحليل هذه المخاطر والأسباب التي تؤدي إلى وقوعها.

– تكوين رأس مال كاف لمجابهة المخاطر البنكية، مع ضرورة تحديث أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر من طرف البنك المركزي الجزائري مع ما هو معمول به دوليا.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– علي،أحمد شعبان محمد.(2010).الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

– البنك المركزي المصري. متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق. (وحدة تطبيق مقررات بازل2).

– البنك المركزي المصري. ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل. وحدة تطبيق بازل2.

– تيجاني، شودار.(2011.أفريل).الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحوث وأوراق عمل الندوة 2010. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

– بنك أويسيسكابيتال.(2011).اتفاقية بازل 2، الركيزة الثالثة،الإفصاح.

– نجار،حياة.(2014).إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–. رسالة دكتوراه. جامعة فرحات عباس ، سطيف1.

– الشاهد، سمير.(2008).البنوك الإسلامية وتحديات بازل. حوليات البركة مجلة متخصصة بصفة العملاء والعمل المصرفي الإسلامي،العدد.

– شعبان،محمد.(2007).انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية. الاسكندرية: دار الجامعية.

– حسن،صلاح.(2011).تحليل وإدارةوحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية.الجزائر: دار الكتاب الحديث.

– عبد الحميد، عبد المطلب.(2005).العولمة واقتصاديات البنوك.الدار الجامعية.

– بوعمامة، زايد.(2016). المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2(العدد 15)

– بن دهينة، تلمساني ،زدون.(2018)، واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمعايير بازل دراسة قياسية إحصائية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية NARAFE، جامعة تلمسان، الجزائر

– بن دهينة، حمودي.(2018.أكتوبر). واقع تطبيق معايير بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري– دراسة تحليلية لعينة من البنوك العمومية–. الملتقى الدولي الخامس حول :انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، المدية.

– بن خالدي،بن بوزيان.(2016).النظام المصرفي الجزائري:بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية. Les cahiers du MECAS N° 12،

– صوار ،يوسف.(2008).محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية للبوك الجزائرية.أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة سعيدة، الجزائر.

– الأمر 09–02 المؤرخ في 16 ديسمبر 2002

– الأمر 02–03 المؤرخ في14 نوفمبر 2002

– الأمر 08–11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية

– النظام رقم 11–08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، في 11 شوال 1433 والموافق ل 29 أوت 2012.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Allen, L., Jacob , b., &anthony , S.(2004).Under standing market crédit and operational.wiskblackwell publishing.
- BAHAMAS,C.B.(2013).BASEL II & III IMPLEMENTATION ROAD MAP. Bahamas.
- Bulletin, R. B. (2015). BULLETIN, VOL. 78, NO. 5.
- Colquitt, J. (2007).credit Risk Management.Mc Cravo,UAS,3rd.
- Cossergues, S. d. (2005).gestion de la banque.4eme Edition Dunod.
- Gauvin, A. (2000). la nouvelle gestion du risque financier.
- Bendehina,Zirar, (2019).Basel III and Algerian Banks _Field study a sample of - Algerian Banks_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number 01